آراء حول الخليج
العدد 135
مارس 2019

قمة شرم الشيخ: الملك سلمان يعيد القضية الفلسطينية لموقعها والرئيس السيسي يطرح ٤ حلول لقضايا المنطقة

سفير السعودية لدى الاتحاد الأوروبي: مشروع عملاق للطاقة يوفر للمملكة ٤٠ مليار دولار

ملف العدد:

أوروبا الجديدة بين مشاكلها الداخلية.. والتوجه شرقًا

- بريطانيا تعتبر نفسها دولة أطلسية لا أوروبية وغير منسجمة مع فرنسا وألمانيا
- ٩٤ مليار يورو عجز الموازنة الأوروبية والاتحاد مختلف في السياسة الخارجية
- ٣ خطوات أمام الحوار الخليجي - الأوروبي ومن المبكر "التعاون الاستراتيجي"
- الاتحاد الأوروبي شريك اقتصادي مهم للعرب لكن بدون سياسة خارجية فاعلة
- الغرب أراد أن تتمخض ثورات الربيع العربي عن اتفاقية سايكس ـ بيكو جديدة
- ١٧٪ من سكان أوروبا تحت خط الفقر ومعدل البطالة بين الأوروبيين ٩,١٪
- ٢٢٤ مليار جنيه استرليني خسارة بريطانيا من الانسحاب ويعرضها لخطر الفقر
- المشروع "الأورو – متوسطي" لصالح أوروبا والجانب العربي هو الأضعف
- اليورو سيختفي قريبًا في خريف أوروبا وتختفي معه الوحدة الأوروبية بكاملها

تبعـات الإقليميـة المتزايـدة والإدارة المنفـردة للانسـحاب مـن التكتـلات

الـخروج الـبريـطـانـي.. الأسـبـاب والـمـكـاسـب والـخسـائـر

تهيمن على العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية منذ منتصف القرن العشرين وما بعده ظاهرتي العولمة والإقليمية، فهي تتأرجح بين العولمة المتصاعدة والإقليمية المتزايدة؛ فالعولمة تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية والعمل على نقل الرأسمالية عبر العالم من مختلف جوانبها الاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، أما الإقليمية فهي حالة وسطية بين محلية ضيقة النطاق وعولمة تدعو إلى الانفتاح في شتى المجالات. إن هذه الحالة الوسطية " الإقليمية" تهدف إلى دعم التكامل والاندماج في جميع المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية الكلية للقوى المهيمنة من دون الانغماس في الانعزال الاقتصادي والسياسي، فهي تحاول الزيادة في رفاهية الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي.

د. مسرحد بلال

إن الإقليمية بقدر ما تحمله من مزايا ومراكز قوة لأعضائها من زيادة سعة حجم الأسواق، وحرية حركة الأفراد، وتحسين الظروف الاقتصادية والسياسية بشكل عام للأقاليم أو الدول الأعضاء؛ فإنها في نفس الوقت قد تؤدي إلى تفاقم مشكلات إقليمية كانت موجودة بالأصل، كما قد تضيف أو تنشئ مشكلات إقليمية جديدة. فمفهوم الإقليمية مرتبط بالأساس بالنظام السياسي؛ إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية انتقلت إلى التجارة والاقتصاد؛ فظهرت تكتلات وهيآت إقليمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي كأدوات دولية لإدارة الشؤون الاقتصادية في العالم، وظهرت في نفس السياق منظمات وتكتلات إقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية والسوق الأوروبية المشتركة.

التكتلات الإقليمية ... دوافع الانضمام وإشكالية الانسحاب بإرادة منفردة

يعد التكتل الإقليمي حسب ميثاق هيأة الأمم المتحدة تعاونًا سياسًيا واقتصاديًا بين مجموعة من الدول تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة وتسعى إلى تحقيق هدف مشترك في إطار الأمن والسلم الدوليين؛ إلا أن العنصر الجغرافي لم يعد شرطًا وجوبيًا للإقليمية بل يكفي وجود تقارب سياسي أو إيديولوجي بين أعضاء التكتل. إن من أهم شروط تحقيق التكتل الإقليمي في العصر الحديث إحداث التكامل الاقتصادي أو ما يسمى الإقليمية الجديدة، الذي يتطور فيما بعد إلى الاندماج الاقتصادي والسياسي. وتعد التكتلات الإقليمية من أهم خصائص النظام العالمي الجديد؛ حيث تشمل بمختلف أشكالها ٧٥٪ من دول العالم بما يعادل ٨٠٪ من السكان، وتشغل حوالي ٨٥٪ من التجارة العالمية.

إن دوافع الانضمام إلى تكتل إقليمي تتعدد وتتنوع، فمنها ما هو اقتصادي متمثل في رغبة الدولة في توسيع حجم أسواقها وزيادة فرص الاستثمار، والاستفادة من خفض القيود الجمركية داخل التكتل، لرفع نسب النمو الاقتصادي، ومستوى رفاهية شعوبها، كما أن التكتل الإقليمي يمكن أن يحميها في حالة ما إذا تعرض اقتصادها إلى قيود خارجية أو حرب تجارية، ومن الدوافع ما هو سياسي وأمني كتعزيز الأمن القومي للدولة العضو في التكتل في مواجهة الكيانات الدولية والقوى الاقتصادية والعسكرية الكبرى في العالم. ونظرًا للأهداف الهامة التي يمكن أن تحققها الدولة العضو في التكتل الإقليمي والمكاسب التي يمكن أن تجنيها؛ فإن ذلك لا يغنيها عن الخضوع لمجموعة من الشروط والالتزامات التي تفرضها الإرادة الجماعية للتكتل.

كما أن الخروج من التكتل سواء من خلال إسقاط العضوية من الأعضاء لسبب من الأسباب، أو الانسحاب بإرادة منفردة

التكتلات الإقليمية من خصائص النظام العالمي الجديد وتشمل ٧٥٪ من العالم و٨٠٪ من السكان و ٨٥٪ من التجارة العالمية

من الدولة العضو، يخضع إلى مواثيق التكتل الإقليمي، وكل تكتل يضع مجموعة من الآليات والإجراءات القانونية لذلك. وبغض النظر عن الأسباب التي يمكن لدول التكتل إسقاط عضوية عضو من الأعضاء؛ إلا أن ما يهمنا في هذا المقام تلك الحالات التي تكاد تكون نادرة والمتعلقة بالإرادة المنفردة للانسحاب من قبل الدولة العضو، وخاصة ما إذا كانت تشكل ثقلاً سياسيًا واقتصاديًا في التكتل، وقد مرّ على عضويتها زمن طويل تشابكت فيه مصالحها المحلية مع المصالح الكبرى للتكتل، وفي خضم ذلك تكون قد استفادت خلال فترة عضويتها من امتيازات هامة من الصعب فقدها نظرًا للآثار المترتبة على ذلك محليًا على الدولة العضو وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من خلال التزامات الدولة العضو في التكتل تكون قد ساهمت في القوة الاقتصادية والسياسية للتكتل الإقليمي. وانطلاقًا من هذه العوامل فإن نتائج الانسحاب من التكتل الإقليمي سوف تشكل عبئًا ثقيلاً على كلا الطرفين نظرًا للمكاسب المحققة والالتزامات المفروضة.

يمكن أن نسقط هذه الوضعية على أزمة البريكست البريطاني والاتحاد الأوروبي؛ حيث معاهدة لشبونة لعام ٢٠٠٩م، أتاحت المادة الخمسون (٥٠) منها الخروج من الاتحاد بإرادة منفردة وفق آلية للخروج تجرى من خلال مفاوضات لا تتجاوز العامين (٠٢)، يتم فيها التوقيع على اتفاقية للخروج للدولة الراغبة في الانسحاب من جهة، وللتكتل الإقليمي من جهة أخرى؛ فالإشكال المطروح هنا يتمثل في حالة ما إذا تعثرت مفاوضات الخروج باتفاق يحمي مصالح الطرفين خلال الفترة المنصوص عليها في المعاهدة. وانطلاقًا من هذا يتم اعتبار الانسحاب بإرادة منفردة من أي تكتل مشكلة، والخروج من دون اتفاق بين الدولة العضو والتكتل مشكلة أكبر وتترتب عنها تداعيات سياسية واقتصادية لكلا الطرفين، فالانسحاب يتعلق بمجموعة من العوامل والضوابط التي تتحكم فيه والتي تتمثل في مدى تجذر العلاقة بين الدولة العضو والتكتل الإقليمي ويمكن قياسها بالمدى الزمني لعلاقة الارتباط، ومستوى الثقل الذي تتمتع به هذه الدولة من خلال التزاماتها ومساهماتها في التكتل سياسيًا واقتصاديًا، ومستوى الامتيازات التي تحصل عليها مقابل عضويتها في التكتل. ونشير هنا إلى أن هذا الإشكال يحصل حتى وإن كان ثقل الدولة العضو الراغبة في الانسحاب ضعيفًا من خلال التزاماتها ومساهماتها الاقتصادية والسياسية في التكتل، كون أن انسحابها يخضع إلى اتفاق بينها وبين التكتل ممّا يتيح لها إمكانية الانسحاب بأخف الأضرار وبامتيازات يوفرها لها، وهذا ما يشكل عبئًا على التكتل وإشكالاً بحد ذاته. لأن أي دولة عضو تقرر الانسحاب من التكتل تحاول الوصول إلى اتفاق يضمن لها معاملة خاصة أو أفضلية في المعاملة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية.

الاتحاد الأوروبي – بريطانيا... تاريخ من التعارض في التوجهات والرؤى

الإتحاد الأوروبي من التكتلات الإقليمية التي تعتبر نموذجًا في العصر الحديث، وهو من أكبر التكتلات ذات الطابع الاقتصادي وأكثرها تطورًا ، فقد مرّ بمراحل تطور التكتلات الاقتصادية إلى أن وصل إلى الاتحاد النقدي، وماتزال تفاعلات الاندماج والتكامل في أوجها ولم تصل بعد إلى غايتها المرجوة، وهو يضم مجموعة معتبرة من الدول تختلف شعوبها لغة وثقافة وتاريخًا وقومية؛ إلا أنه يجمعها الجوار والتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها على الصعيد العالمي، ويعتبر نتاج الجهود المبذولة طيلة نصف قرن من الزمن، ونتيجة لعدة مبادرة وقّعت (بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، لوكسومبورغ) معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥١م، وانبثقت عنها معاهدتين جديدتين في روما عام ١٩٥٧م، تتعلق الأولى بإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، وتتمثل الثانية في تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تطورت لتصبح السوق الأوروبية المشتركة، وتوالى في ما بعد انضمام الدول الأوروبية إلى السوق، وفي عام ١٩٨٦م، تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد الذي أدى في ما بعد إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي، ولقد جاءت معاهدة "ماستريخت" عام ١٩٩٢م، بتعديلات جوهرية على معاهدة "روما" من خلال التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات، وإلغاء كافة الحواجز بين الأعضاء، والاتفاق على الوحدة النقدية الكاملة، ودخلت بنود المعاهدة حيز التنفيذ عام ١٩٩٤م، ليبدأ عهد الاتحاد الأوروبي الذي يضم ١٢ دولة بتعداد سكاني يفوق ٣٨٠ مليون نسمة، وبمساهمة في الاقتصاد العالمي بنسبة ٢٥٪، وبمبادلات تجارية بين أعضائه بلغت ٧٠٪. وفي عام ١٩٩٥م، أصبح يضم

١٥ دولـة، وبعدهـا في عـام ٢٠٠٤ م، شـهد أكبـر عمليـة توسـع بانضمـام ١٠ دول جديـدة فسـاهم ذلـك بزيـادة في عـدد سـكانه إلى أكثر من ٤٥٠ مليون نسمة، كما شهد عام ٢٠١٣ م، انضمام كرواتيـا ليصـل عـدد أعضائـه إلـى ٢٨ دولـة.

تميـزت العلاقـة البريطانيـة -الأوروبيـة قبـل الاسـتفتاء البريطانـي علـى مغـادرة الاتحـاد الأوروبـي، بحالـة يمكـن وصفهـا بـ "عـدم الارتيـاح المتبـادل"، القائمـة علـى تاريـخ طويـلٍ مـن عـدم الثقـة، وعـدم الانسـجام في التوجهـات والـرؤى بـين بريطانيـا والجماعـة الأوروبيـة، وبخاصـة مـع الدولتـين الكبيرتـين في الاتحـاد؛ ألمانيـا وفرنسـا. ولـم تكـن بريطانيـا متحمسـة يومًـا لعمليـة التكامـل والاندمـاج الأوروبـي؛ إذ لـم تكـن بـين الـدول السـت التـي وقعـت علـى اتفاقيـة رومـا لتأسـيس المجموعـة الاقتصاديـة الأوروبيـة عـام ١٩٥٧م، (ألمانيـا، فرنسـا، إيطاليـا، هولنـدا، بلجيـكا، ولوكسـمبورغ)، بـل نـأت بنفسـها عنهـا، وتأخـر انضمامهـا حتـى عـام ١٩٧٣م، بعـد أن عارضـت فرنسـا طلـب انتسـابها مرتـين. وقـد كان طلـب انضمامهـا أمـرًا حتميًـا نتيجـة الانهيـار الاقتصـادي والسياسـي الـذي كانـت تعانـي منـه بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة.

كمـا عرقـل الموقـف البريطانـي اسـتكمال الاندمـاج الأوروبـي مـرات، ولطالمـا اعتبـرت بريطانيـا نفسـها، دولـةً أطلسـيةً أكثـر منهـا أوروبيـة، متخـذة سياسـة اقتصاديـة وخارجيـة أكثـر قربًـا مـن أمريـكا. لكـن ذلـك لـم يمنعهـا مـن التطلـع لتحقيـق مصالـح كبـرى مـن خـلال الانضمـام للنـادي الأوروبـي مـن ناحيـة، والاسـتمرار في دورهـا التاريخـي لمنـع هيمنـة فرنسـية -ألمانيـة مشـتركة علـى القـرار الأوروبـي، مـن ناحيـة أخـرى. وقـد كانـت دائمـا مـا تحمـل توجهـات ورؤى معاكسـة لأفـكار المجموعـة الأوروبيـة منطلقـة مـن نظرتهـا التشـاؤمية حـول أهميـة ونجاعـة البنـاء الأوروبـي.

وكان الرئيـس الفرنسـي "شـارل ديغـول" قـد تنبـأ بكراهيـة بريطانيـا للمجموعـة الأوروبيـة قبـل انضمامهـا إلـى السـوق الأوروبيـة المشـتركة حـين قـال إن بريطانيـا تحمـل كراهيـة للكيانـات الأوروبيـة، وحـذر الـدول الأوروبيـة آنـذاك مـن فـرض بريطانيـا كعضـو في السـوق الأوروبيـة المشـتركة، معتبـرًا عضويتهـا سـتؤدي إلـى تحطيـم السـوق. وتكمـن مشـكلة بريطانيـا في أنهـا تريـد أن تكـون جـزءًا مـن أوروبـا مـن دون أن تكـون عضـوًا حقيقيـا فيهـا، والدليـل عـدم قبولهـا الانخـراط في مشـاريع أوروبيـة عديـدة مـن أهمهـا عـدم دخولهـا في في نظـام تأشـيرات الدخـول لأوروبـا " شـنغن"، ولـم تتبـنّ العملـة النقديـة الموحـدة "اليـورو" وأبقـت التعامـل بعملتهـا "الجنيـه الإسـترليني".

حصلـت عـام ٢٠١٢ م، علـى إعفـاء مـن الاتفـاق المالـي الأوروبـي بعـد اعتراضهـا علـى البنـد الثالـث الـذي يتيـح للمحكمـة الأوروبيـة صلاحيـة مراقبـة الموازنـات المحليـة، وفـرض عقوبـات علـى كل دولـة ترفـض تطبيـق قواعـد الميزانيـة المتوازنـة. إضافـة إلـى الوضـع المتميـز الـذي تتمتـع بـه داخـل الاتحـاد بموجـب أربعـة اسـتثناءات مـن قوانـين الاتحـاد وهـي: ميثـاق الحقـوق الأساسـية، السياسـة النقديـة والاقتصاديـة بموجـب البروتوكـول ٢٥ مـن اتفاقيـة ماسـتريخت، الحريـة والأمـن والعدالـة بموجـب بروتوكـول ٣٦ مـن معاهـدة لشـبونة، والاسـتثناء الأهـم مـن بنـد حريـة تنقـل الأشـخاص في منطقـة الشـنغن بموجـب بروتوكـول ١٩ مـن معاهـدة لشـبونة.

ولبـى الاتحـاد الأوروبـي عـام ٢٠١٦م، مطالـب أخـرى لبريطانيـا بغـرض التأثيـر علـى الشـعب البريطانـي للتصويـت ببقـاء دولتهـم في الاتحـاد، تمثلـت في عـدم إلـزام بريطانيـا باندمـاج سياسـي أوروبـي أبعـد ممـا يتيحـه الوضـع القائـم، وتقييـد حصـول المهاجريـن مـن دول الاتحـاد علـى إعانـات اجتماعيـة خـلال الـ ٤ سـنوات الأولـى مـن إقامتهـم، والأهـم منـح البرلمانـات الوطنيـة مزيـدًا مـن السـلطة في الاعتـراض علـى تشـريعات بروكسـل في حـال رفـض ٥٥٪ مـن أعضـاء البرلمانـات الوطنيـة إقـرار التشـريع.

الانسحاب البريطاني المنفرد..الأسباب والتداعيات

منـذ التوقيـع علـى اتفاقيـة ماسـتريخت المؤسِّسـة للاتحـاد الأوروبـي عـام ١٩٩٢م، تعالـت في بريطانيـا أصـواتٌ تتسـاءل عـن مسـتقبل العلاقـة مـع الاتحـاد الأوروبـي. وعلـى الرغـم مـن الضغـوط التـي مورسـت علـى رؤسـاء الحكومـات البريطانيـة المتعاقبـين خـلال العقديـن الماضيـين لتنظيـم اسـتفتاء حـول عضويـة بريطانيـا في الاتحـاد، فـإنّ أحـدًا لـم يرضـخ لهـذا الطلـب. ووقـع التحـول الجوهـري عندمـا عـاد المحافظـون إلـى الحكـم بعـد غيـاب اسـتمر ١٣ عامًـا، إذ طرحـت حكومـة رئيـس الـوزراء الجديـد حينهـا، "ديفيـد كاميـرون"، في عـام ٢٠١٠م، فكـرة الاسـتفتاء المعطّـل، فقـد وعـد بـأنّ أيـة اتفاقيـة أوروبيـة تعطـي سـلطات أكبـر لبروكسـل علـى حسـاب الـدول الأعضـاء يجـب أن يتـم التصديـق عليهـا مـن خـلال التصويـت أو اسـتفتاء شـعبي. ومـع بدايـة عـام ٢٠١٣م، ذهـب كاميـرون خطـوة أبعـد عندمـا أعلـن عـزم حكومتـه إجـراء اسـتفتاء علـى البقـاء أو الخـروج مـن الاتحـاد الأوروبـي.

أدلـى البريطانيـون في ٢٣ يونيـو ٢٠١٦م، بأصواتهـم حـول عضويـة بلادهـم في الاتحـاد الأوروبـي في اسـتفتاءٍ دعـا إليـه رئيـس الـوزراء البريطانـي ديفيـد كاميـرون. وشـارك في الاسـتفتاء ٤٦,٥٠١,٢٤١ مليـون ناخـب، وجـاءت نتائـج التصويـت لمصلحـة خيـار الخـروج بنسـبة ٥١,٩٪ (١٧,٤١٠,٧٤٢ مليـون) مقابـل ٤٨,١٪ (١٦,١٤١,٢٤١ مليـون) لمصلحـة البقـاء في الاتحـاد الأوروبـي. وقـد لوحـظ مـن خـلال دراسـة السـلوك التصويتـي للبريطانيـين وجـود انقسـامٍ بـين الشـباب الذيـن صوتـوا للبقـاء في

الاتحاد الأوروبي بنسبة ٧٣٪ في الفئة العمرية (١٨-٤٢ سنة) وبين الفئة العمرية الأكبر سنًا (٥٥-٦٤ سنة) التي صوتت للخروج بنسبة ٥٧٪.

لبريطانيا عدة أسباب دفعتها لاتخاذ مثل هذا القرار رغم ما يسببه من تداعيات على مكانتها الاقتصادية والسياسية تتمثل في: التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين؛ إذ يكاد يصل عدد المهاجرين في بريطانيا إلى مليون مهاجر وهو ما يشكل عبئًا اقتصاديا وخطرًا على أمنها، والتأثير على النسيج الاجتماعي للمجتمع البريطاني، وترى بريطانيا أن تدفق المهاجرين سببه القوانين المتساهلة للاتحاد الأوروبي. إضافة إلى ذلك التكاليف المالية الكبيرة التي تقع على عاتقها كعضو في الاتحاد والتي تقدر بنحو ٢٠٠ مليار جنيه استرليني وهو ما يمثل ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي لها، ومن بين الأسباب أيضًا تخوفها من تراجع دورها ومكانتها من خلال ملاحظتها استئثار دول منطقة اليورو على مقاليد اتخاذ القرار داخل الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أسباب أخرى لا تقل أهمية، ولقد أثارت نتائج الاستفتاء حالةً من الذعر في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية والعالمية، كما مثلت تحديًا لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، وهدّدت بتداعيات سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا، وعلى الاتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه. وطُرحت أسئلةٌ حول شكل العلاقة المستقبلية التي ستربط ثاني اقتصاد في القارة الأوروبية وخامس اقتصاد في العالم بالاتحاد الأوروبي، وتأثير خروجه في مستقبل الاتحاد وقدرته على الاستمرار، بعد أن أخذت أصواتٌ تتعالى في دول أوروبية أخرى تطالب بالاستفتاء مثل البريطانيين.

إن الحديث عن إشكالية الإرادة المنفردة للانسحاب من التكتلات الإقليمية ينسجم بدرجة كبيرة مع الحالة البريطانية، كون أن هذا الإنسحاب ومهما كانت أسبابه بالنسبة للجانب البريطاني سيحدث حسب المراقبين إشكالات كبيرة وعديدة لكلا الطرفين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، نظرًا لما تمثله بريطانيا من ثقل في المعادلة الأوروبية باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية ونووية، ولقد أجبرت المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة الاتحاد الأوروبي على التفاوض مع العضو المنسحب إراديا، وهذا ما شكل إشكالاً عن محتوى الاتفاقية التي ستنجم عن مفاوضات الانسحاب، وعن نوعية العلاقة المستقبلية بين الكيانين، بما أن الدولة التي كانت عضوًا وانسحبت بإرادة منفردة يحق لها البحث عن اتفاقية للخروج تحاول من خلالها الاستفادة من معاملة تفضيلية لما تتموقع خارج الاتحاد حتى لا تحدث القطيعة الكاملة مع الكيان الذي كانت تنتمي إليه، والذي على إثرها سوف تخسر الكثير من الامتيازات التي كانت تحصل عليها كعضو، وبالتالي إمكانية تأثير ذلك على وضعيتها الاقتصادية المحلية ومكانتها السياسية.

يمكن إظهار هذا الإشكال من خلال جملة من التداعيات التي ستنجر عن هذا الانسحاب والتي تؤثر سلبا على كلا الطرفين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

تميزت العلاقة البريطانية ـ الأوروبية بـ "عدم الارتياح المتبادل وغياب الثقة وضعف الانسجام

فمن الجانب البريطاني؛ بغض النظر عن الإيجابيات التي سيمنحها لها الانسحاب من الاتحاد من استرجاع جزء من سلطة القرار الاقتصادي والسياسي بوجه خاص وتحررها من الالتزامات المفروضة بحكم العضوية، فإن انسحابها لا يخلو من مجموعة من الإشكالات التي ستلاقيها خصوصًا إذا ما تم الخروج من دون التوصل إلى اتفاق مبرم بينها وبين المجموعة الأوروبية؛ فقد تحصل هجرة واسعة لرؤوس الأموال وعزوف عن الاستثمار في قطاع العقارات والخدمات في لندن وبذلك انتقال العاصمة المالية للاتحاد الأوروبي من لندن إلى باريس أو لوكسومبورغ أو إلى فرانكفورت؛ حيث مقر البنك المركزي الأوروبي، فضلًا عن مسارعة وكالات التصنيف العالمية إلى إعادة النظر في التصنيف الائتماني السيادي لبريطانيا. ويمكن توقّع التأثير السلبي المحتمل في الاقتصاد البريطاني نتيجة قرار الخروج أكثر إذا علمنا أنّ الاتحاد الأوروبي يعد الشريك التجاري الأول لبريطانيا؛ إذ بلغت صادرات المملكة المتحدة إليه في عام ٢٠١٥م، ما نسبته ٤٤٪من إجمالي صادراتها، علمًا أن الميزان التجاري بين الطرفين يميل لمصلحة الاتحاد الأوروبي، ولا يبدو أنّ ثمة مصلحة له بالتنازل عن ذلك حتى بعد الانفصال.وحسب تقرير حكومي بريطاني فإن الناتج القومي الإجمالي سينخفض بنسبة ٦,٦٪ بعد الانسحاب بحلول سنة ٢٠٣٠م، مقارنة بارتفاعه بنسبة تتراوح ما بين ٣,٤٪-٤,٤٪ خلال نفس الفترة عند استمرار بريطانيا في الاتحاد. كما سيمس ذلك تراجعًا في قيمة الجنيه الاسترليني.

ومن المتوقع أيضًا تداعيات كبيرة متعلقة بحُرّية تنقّل الرعايا البريطانيين داخل الاتحاد الأوروبي؛ إذ هناك نحو ١,٢٦ مليون بريطاني يعيشون في دول أوروبية بينها إسبانيا

بريطانيا تعتبر نفسها دولةً أطلسيةً أكثر منها أوروبية وأقرب إلى أمريكا ولا تسمح بهيمنة فرنسية -ألمانية على القرار الأوروبي

(٣٨١ ألفًا) وإيرلندا (٢٥٣ ألفًا) وفرنسا (١٧٢ ألفًا) وألمانيا (٩٦,٩ ألفًا) وإيطاليا (٧٢,٢٣ ألفًا). كما كانت عضوية الاتحاد الأوروبي تمكّن المواطن البريطاني من التنقّل بحرية والعمل داخل دول الاتحاد الأوروبي من دون الحاجة إلى تصريح خاص، أما بعد الانسحاب فسوف يحتاج إلى تأشيرة دخول لدول الاتحاد. وفضلًا عن ذلك هناك تساؤلات حول مصير عددٍ كبيرٍ من الموظفين البريطانيين الذين يعملون في مؤسساتٍ أوروبية، وعلى وجه الخصوص في بروكسل.

كما قد يقود خروج بريطانيا إلى تعقيد العلاقة مع جيرانها، فقد تقوم إسبانيا بإغلاق حدودها مع جبل طارق الذي تبلغ مساحته ٦ كيلومترات، والملتصق بإقليم الأندلس حيث يعيش ٣٣ ألف بريطاني. وفي الشمال يمكن أن يؤدي ذلك إلى إقامة حدود بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا؛ ما يؤثر في حركة الأفراد. وقد بدأت الشكوك تتنامى حول مستقبل المملكة المتحدة وقدرتها على البقاء دولة موحدة بعد أن تعالت أصوات تطالب بإعادة طرح مسألة استقلال إسكتلندا؛ إذ يسعى دعاة استقلالها إلى بقائها عضوًا في الاتحاد الأوروبي. وقد جاء التوجه هذا عبر رئيسة وزراء إسكتلندا التي رأت أنّ تنظيم استفتاء جديد حول استقلال إسكتلندا بات مرجحًا جدًا، لأنها لا تريد أن يصبح الإسكتلنديون خارج الاتحاد الأوروبي رغمًا عنهم بوصف أكثريتهم صوتت لمصلحة البقاء فيه.

أما من جانب الاتحاد الأوروبي فتداعيات الانسحاب لا يستهان بها كذلك، فالخروج البريطاني سيفقد الاتحاد الأوروبي ١٢,٥٪ من سكانه وقرابة ١٥٪ من قوة اقتصاده، كما أنه سوف يخسر قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي. وفيما يتعلق بعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، فإنّ خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد؛ إذ نّ خروجها سيؤدي إلى فقدان ٢٩ من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي و ٧٣ مقعدًا في البرلمان الأوروبي (٨,٥٪من الوزن النسبي للتصويت)؛ ما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة، الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى تغيّرٍ في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تمتلك تمثيلًا أكبر في مؤسسات الاتحاد في عملية صنع القرار الأوروبي (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا).

كما أنّ غياب بريطانيا كدولةٍ غير عضو في منطقة اليورو سيغيّر من طبيعة العلاقة بين أعضاء منطقة اليورو (١٩ دولة) والدول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو (٨ دول) لمصلحة التركيز أكثر على منطقة اليورو بوصفها محركًا لمزيد من الاندماج الأوروبي في المستقبل.

ومن الناحية الإستراتيجية، سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني -الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسية الدفاعية والأمنية الأوروبية. كما تتنامى الخشية الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا بما يدفع الأحزاب اليمينية إلى المطالبة بأن تحذو حذو بريطانيا، وبخاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية (اليونان، إسبانيا، المجر، إيطاليا). إنّ هذا الأمر سيهدد عملية التكامل برمتها ويفاقم من حدة الشكوك حول قدرة الاتحاد على الصمود.

بفعل الإشكالات الكبيرة التي تبدو جلية في العلاقة بين العضو والمجموعة، بين الجزء الكل، فإن الصعوبة لم تعد قاصرة على محاولات انضمام العضو إلى المجموعة من خلال الشروط التي تفرضها المجموعة والالتزامات الواجب التقيد بها، بل تعدت حتى لما يريد العضو بإرادة منفردة الانفصال عن المجموعة والانسحاب من التكتل الذي انضم إليه بإرادته؛ إذ أن فترة العلاقة بين العضو المنسحب والتكتل والآثار المترتبة عن هذه العلاقة لا يمكن محوها بسهولة خاصة إذا ترتبت عنها مكاسب وامتيازات متبادلة لكلا الطرفين، وبالتالي أصبح الانسحاب إشكالا يفرض على الطرفين إيجاد الصيغة المثلى لتفادي القطيعة التامة التي يمكن أن تتسبب في خسائر لكلا الطرفين، وخاصة للعضو المنسحب الذي تجده ورغم قراره الانفرادي يبحث عن علاقة خاصة ومعاملة تفضيلية قصد الإبقاء على بعض الامتيازات التي كان يحصلها من التكتل وتفادي الإضرار بمصالحه المحلية بفعل قرار الانسحاب.

* أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، الجزائر